

تحرك عاجل**احتجاز زوجين مسجونين ظلماً بمعزل عن العالم الخارجي**

لا تزال عائشة الشاطر، ابنة أحد كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة محرومين من الاتصال بعائلتهما ومحاميتهما، علماً أنهما نقلتا إلى سجن العاشر من رمضان في 1 يونيو/حزيران و23 مايو/أيار بالتتالي. ويقضي الزوجان حكمين جائرين بالسجن صدرا بحقهما بعد إدانتهم بتهم زائفة ترجع إلى روابطهما الأسرية وممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب الرئيس

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم هذه الرسالة للإعراب عن قلقنا بشأن الاحتجاز التعسفي لعائشة الشاطر، ابنة القيادي في جماعة الإخوان المسلمين خيرت الشاطر، 42 عامًا، وزوجها المحامي محمد أبو هريرة، دونما سبب لاحتجازهما سوى نشاطهما الحقوقي ومعارضتهما السلمية. وكانت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ قد أصدرت في 5 مارس/آذار الماضي حكمًا بالسجن لمدة 10 سنوات على عائشة الشاطر، وآخر بالسجن 15 سنة على زوجها محمد أبو هريرة، في أعقاب محاكمة فادحة الجور أطلقت عليها وسائل الإعلام

المصرية اسم "قضية التنسيقية المصرية". وأدانت المحكمة الزوجين بتهمة متعددة، من بينها دعم جماعة إرهابية (الإخوان المسلمين)، ونشر "أخبار كاذبة" عن انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن من خلال صفحة التنسيقية المصرية للحقوق والحريات على موقع فيسبوك. كما أدانت المحكمة عزت غنيم، مؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، والمحامية الحقوقية [هدى عبد المنعم](#) و26 آخرين، وحكمت عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين خمس سنوات والسجن المؤبد. وأمرت المحكمة أيضًا بإدراج المتهمين الثلاثين المدانين في "قائمة الإرهاب"، مما يعني التحفظ على ممتلكاتهم ومنعهم من السفر، وإخضاعهم لمراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد انقضاء عقوبة السجن. وحُرم المتهمون من حقهم في الدفاع، وفي عدم الإدلاء بأقوال تجرمهم، وفي إجراء مراجعة حقيقية في الأحكام الصادرة بحقهم أمام محكمة أعلى درجة. ويُذكر أن أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ نهائية ولا يمكن استئنافها؛ ولكنكم وحدكم، فخامة الرئيس، تحتفظون بسلطة التصديق على الأحكام أو إسقاطها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين؛ ولم يصدر قرار بهذا الشأن بعد.

وفي الأول من يونيو/حزيران، نقلت السلطات عائشة الشاطر من سجن القناطر إلى سجن العاشر من رمضان في محافظة الشرقية. وعلمت أسرته أن الظروف الصحية في زنزانته الجديدة، التي تشاركها فيها سجينتان أخريان، أفضل من نظيرها في سجن القناطر؛ ولكن لا يصلها ضوء الشمس، ولا يُسمح لها بممارسة أي رياضة خارج الزنزانة سوى المشي في أحد الممرات. وتمنعها السلطات أيضًا من الاحتفاظ بأي متعلقات شخصية أو ثلاجة في زنزانته، ومن ثم لا يمكنها أن تتلقى من أسرته أي مواد غذائية عرضة للتلف بدون تبريد، مما يضطرها للاعتماد على طعام السجن. وتعاني عائشة الشاطر من فقر الدم اللاتنسجي، وهو مرض نادر وخطير يؤثر على الدم؛ ورغم ذلك، لا تزال سلطات السجن تمنع عنها الرعاية الصحية الكافية، بما في ذلك السماح بنقلها إلى مستشفى خارج السجن للتشخيص أو العلاج إذا اقتضت الضرورة. وفي 16 مايو/أيار، نقل محمد أبو هريرة من سجن بدر 3 إلى سجن العاشر من رمضان. ويُمنع أفراد عائلته من زيارته في السجن، وليست لديهم أي معلومات حول ظروف سجنه وحالته الصحية. كما تحظر السلطات على عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة التواصل مع أقاربهما ومحاميهما بالرسائل أو المكالمات الهاتفية.

ونظرًا لما تقدم، نحث فخامتكم على أن تضمنوا الإفراج عن عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة وغيرهما ممن أُدينوا في قضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات على الفور وبدون شرط أو قيد، وكذلك إلغاء قرارات الإدانة والأحكام الصادرة ضدهم، حيث أن مرجعها الوحيد هو ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية أو معارضتهم السلمية. وريثما يُفرج عنهم، يجب ضمان إتاحة جميع السبل أمامهم للتواصل مع عائلاتهم

ومحاميتهم بانتظام، وتوفير إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الكافية لهم، بما في ذلك الرعاية خارج السجن، إذا اقتضت الضرورة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

اعتُقلت عائشة الشاطر وزوجها محمد أبو هريرة، في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بمنزلهما في مدينة نصر بالقاهرة. وعلمت منظمة العفو الدولية أن عائشة الشاطر تعرضت للإخفاء القسري لمدة 20 يومًا، واحتُجزت خلال تلك المدة بالمقر الرئيسي لجهاز الأمن الوطني في حي العباسية بالقاهرة، وتعرضت للضرب والصدمات الكهربائية. وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا، حيث أمر وكلاء النيابة بحبسها الاحتياطي على ذمة التحقيقات بشأن اتهامات تتعلق بالإرهاب. وقبل اعتقالها، أدلت برأيها عبر حسابها على فيسبوك بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وكان زوجها المحامي محمد أبو هريرة، قبل اعتقاله، يمثل قانونيًا المحتجزين المشتبه في انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين. وبعد اعتقاله، احتُجز في مكان لم يُفصح عنه لما يقرب من أربعة أشهر، تعرّض خلالها للتهديدات وللضرب في رأسه وهو مُكبّل اليدين ومعصوب العينين.

وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، في أعقاب القبض على عائشة الشاطر ومحمد أبو هريرة و29 آخرين من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، أعلنت التنسيق المصرية للحقوق والحريات، التي توثق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام وتقدم المساعدة القانونية للضحايا، تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان.

واحتجز مسؤولو سجن النساء بالقناطر عائشة الشاطر رهن الحبس الانفرادي داخل زنزانة صغيرة تفتقر للتهوية وبلا مرحاض، من يناير/كانون الثاني 2019 وحتى ديسمبر/كانون الأول 2020. وتعاني عائشة الشاطر من فقر الدم اللاتنسجي، وهو مرض دموي نادر وخطير، يجعلها عرضة للعدوى أو النزيف الذي لا يمكن السيطرة عليه. وعلى الرغم من ذلك، تمنعها السلطات من تلقي الرعاية الصحية المتخصصة والكافية في مستشفى خارجي. وقد تدهورت حالتها الصحية خلال احتجازها، وأدخلت إلى مستشفى قصر العيني مرتين، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، وهي مُكبلة اليدين وتتنزف نزيفًا حادًا،

وأعطيت صفائح دموية. وفي أثناء جلسة المحاكمة المنعقدة في 15 مايو/أيار 2022، أمرت محكمة أمن الدولة طوارئ بأن تفحص لجنة من ثلاثة أطباء عائشة الشاطر، لتقديم المشورة حول ما إذا كانت تحتاج إلى العلاج خارج السجن. ونظرًا إلى حرمانها من التواصل مع العالم الخارجي، لا تعلم أسرتها ولا محاموها ما إذا كانت قد خضعت للفحص الطبي.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ السارية منذ عام 2017، التي أجازت إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتتصُّ المادة 19 من القانون المنظم لحالة الطوارئ على استمرار سير المحاكمات التي كانت جارية خلال حالة الطوارئ، حتى بعد رفعها. وتُعتبر الإجراءات القضائية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ جائزةً بطبيعتها، إذ تحرم المتهمين من الحق في استئناف أحكام الإدانة والعقوبات الصادرة ضدهم أمام محكمة أعلى درجة. ويحتفظ رئيس الجمهورية وحده بسلطة التصديق على الأحكام أو إلغائها أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة محاكمة المتهمين. وخلال مرحلة التحقيق وإجراءات المحاكمة في "قضية التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، والتي بدأت في 11 سبتمبر/أيلول 2022، حُرِّم المتهمون في القضية من التحدُّث مع محاميهم على انفراد، وخضع بعضهم للتحقيق أمام وكلاء نيابة أمن الدولة العليا بدون حضور محاميهم. وعُقدت جلسات المحكمة سرًّا في مجمع سجون بدر، ومُنِع المراقبون وأفراد الجمهور وأقارب المتهمين من حضور الجلسات. كما قال محامون إنه لم يُسمح لهم بالاطلاع على ملفات القضية الخاصة بموكليهم خلال التحقيقات. وقالوا أيضًا إن المحكمة استندت إلى أقوال شهود عيان من ضباط قطاع الأمن الوطني، وقبلتها بدون إتاحة الوقت الكافي للدفاع للرد عليها وتفنيدها، ولم تسمح لجميع المتهمين بالتحدُّث في المحكمة.

أما خيرت الشاطر، والد عائشة الشاطر، فلا يزال في السجن منذ أن أطاح الجيش بالرئيس السابق محمد مرسي في يوليو/تموز 2013؛ ومنذ ذلك الحين، حظرت السلطات جماعة الإخوان المسلمين، واعتقلت قياداتها وعشرات الآلاف من الأشخاص المشتبه في انتمائهم أو تأييدهم لها، وأخضعتهم للملاحقة القضائية.

لغة المخاطبة المفضَّلة: العربية أو الإنكليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

الرجاء المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 19 سبتمبر/أيلول 2023

الرجاء مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إن رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد النهائي

التاريخ: 25 يوليو/تموز 2023

رقم الوثيقة: MDE 12/7044/2023 مصر

التحرك العاجل الثالث رقم: 55/22

لذلك.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عائشة الشاطر (صيغ المؤنث)، محمد أبو هريرة (صيغ المنكر).

رابط التحرك العاجل السابق:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6564/2023/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6564/2023/ar)